برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
في لبنان

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

التقرير السنوي ٢٠١٤

التحديات والإنجازات

مقدمة

يشكّل عاما ٢٠١٥ و ٢٠١٦ لحظةً تاريخية في مجال التنمية، مع اقتراب مشوار الـ١٥ سنة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على نهايته، وبدء حقبة جديدة من الالتزامات الدولية في مجال التنمية تتمثّل بأهداف التنمية المستدامة. ويأتي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في طليعة جهود الدولة الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، ويساعد الدول على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كما يُسهم في إعداد أهداف التنمية المستدامة ودمجها في التخطيط الوطني.

وفي لبنان، تضاعفت احتياجات التنمية والتحديات التي تواجهها بسبب تداعيات الصراع في سوريا منذ عام ٢٠١١. فحتى تاريخ صياغة هذا التقرير عام ٢٠١٥، كان الصراع قد دفع بـ١,١ مليون شخص إلى الهرب إلى لبنان- وهو مستوى مرتفع وغير مسبوق نسبةً إلى عدد سكان لبنان، ويعتبر الأعلى مقارنةً بأي دولة أخرى في المنطقة.

وقد فرض هذا الوضع الكثير من الضغوط على البنية التحتية الاقتصادية والمادية والاجتماعية في البلاد، وفاقم التحديات التي تعترض سبيل مكافحة الفقر والحدّ من عدم المساواة والبطالة، على الأخص لدى النساء والشباب. كما فرض ضغطاً على قدرات المجتمعات المضيفة التي تعاني في الأصل من الفقر والخدمات غير المناسبة.

واستجابةً لهذا الوضع، بذل لبنان وشعبه الكثير من الجهود وتكبّد تكلفةً عاليةً من أجل إستضافة اللاجئين. وانطلاقاً من تاريخ الشراكة في مجال التنمية مع لبنان، سعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى دعم الدولة والمجتمعات المتأثرة في جهودها الرامية إلى التأقلم مع تداعيات الأزمة السورية.

وفي غضون ذلك، عزز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نشاطه المتواصل في العديد من الميادين، على الأخصّ في مجالات الحوكمة الرشيدة، ومنع نشوب الأزمات، والبيئة. وهو يساعد المؤسسات الرئيسية في لبنان على وضع إصلاحات واتخاذ إجراءات عملية وتطبيقها من أجل تعزيز الحوكمة الرشيدة وبناء السلام، كما يسعى لإطلاق مبادرات تهدف إلى التنمية الاجتماعية والمحلية بهدف بناء مجتمعات مستقرّة ومرنة. يضاف إلى ذلك أن البرنامج يتقدم الجهود المبذولة في لبنان من أجل معالجة الاحتياجات البيئية، ونشط من خلال عدد من البرامج والمشاريع التي تركّز على الطاقة المستدامة والتغيّر المناخي وإدارة الموارد الطبيعية.

ويلقي هذا التقرير الضوء على بعض من إنجازات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان بين عاميّ ٢٠١٣ و٢٠١٤، ويركّز على الفترة ما بين ٢٠١٥- ٢٠١٦ وما بعدها ويضع الخطط لها. كما يشير إلى أنه في موازاة عمل البرنامج مع المؤسسات الحكومية، هو يعمل أيضاً مع عينة واسعة من المجتمع اللبناني من أجل مواجهة العديد من التحديات المحلية والوطنية.

وينشط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان منذ حوالي خمسة عقود من الزمن، وظلّ وجوده مستمراً وثابتاً في أوقات الحرب والسلم والأوقات الانتقالية ليستجيب للتحديات والأولويات المتبدّلة. كما أن البرنامج ملتزم بدعم لبنان في التعامل مع تحديات التنمية اليوم وفي السنوات المقبلة.

فيليب لازاريني
الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

لوكا رندا
مدير مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

قائمة المحتويات

مقدمة ١

I **التحديات والاحتياجات: لبنان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي** ٣

لمحة عن لبنان بالأرقام ٣

لبنان والأهداف الإنمائية للألفية ٤

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٥

الأزمة السورية: تأثير متزايد ٥

II **التقدم والإنجازات ٢٠١٣-٢٠١٤** ٦

تعزيز الحكم الجيد وبناء السلام ٧

إدارة الاقتصاد ٨

الإصلاح الإداري والتنمية المؤسسية ٩

خبرات لبنانية لتحسين سلامة الأغذية ومعاييرها ١٠

الإصلاح الانتخابي ١١

الحوار الوطني ١٢

بناء السلام ١٣

لتعامل مع مترتبات الأزمة السورية في لبنان ١٥

إدارة مخاطر الكوارث ١٦

جهوزية لبنان للعواصف ١٧

تطوير مجتمعات مستقرة وقادرة على الصمود ١٩

أهداف التنمية وسياساتها ٢٠

دعم المجتمعات المضيفة ٢١

عام جديد مثمر لصيادي السمك في جنوب لبنان ٢٢

الظروف المعيشية في التجمعات الفلسطينية ٢٣

تدريب على تصفيف الشعر وإطلاق مشاريع أعمال جديدة ٢٤

"عيش لبنان!" ٢٥

الإلمام بالمعلوماتية وتدريب المهارات للنساء ٢٦

الإجراءات المتعلقة بالألغام والفرص المعيشية والاقتصادية ٢٧

حماية البيئة وحفظ الطاقة ٢٩

الطاقة المستدامة ٣٠

الدفاء والتدفئة للمجتمعات المضيفة المحتاجة ٣١

التغيّر المناخي ٣٢

إنتاج مستدام وإدارة الموارد الطبيعية ٣٣

III **التطلع إلى فترة ٢٠١٥- ٢٠١٦ وما بعدها** ٣٤

خطة لبنان للاستجابة للأزمة ٢٠١٥-٢٠١٦: ٣٥

نفقات البرنامج ٢٠١٢ - ٢٠١٤ ..... ٣٦

الجهات المانحة ٣٧

المراجع ٣٨

١- التحديات والإحتياجات:
لبنان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يواجه لبنان طيفاً من التحديات والاحتياجات في إطار مسعاه الرامي إلى شقّ طريقه نحو استقرار وسلام وازدهار دائمين. وقد قطعت الدولة شوطاً كبيراً على الصعيدين الاقتصادي والسياسي منذ انتهاء الحرب الأهلية في عام ١٩٩٠، وظهر ذلك من خلال التحسينات التي طرأت على الدخل والبنية التحتية والخدمات، بالإضافة إلى التقدم على صعيد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إلّا أن البلاد تواجه تحديات كبيرة. إذ هدّد عدم الاستقرار السياسي، وانعدام الأمن، والضغوط الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية بتقويض السلم والتقدم المُحرزين خلال العقدين المنصرمين وأكثر. وأدى الصراع الدائر في سوريا منذ عام ٢٠١١ وموجات اللاجئين الذين دفعتهم هذه الأزمة إلى لبنان إلى تزايد الضغوطات بشكل كبير وبات يهدد بزعزعة استقرار البلاد.

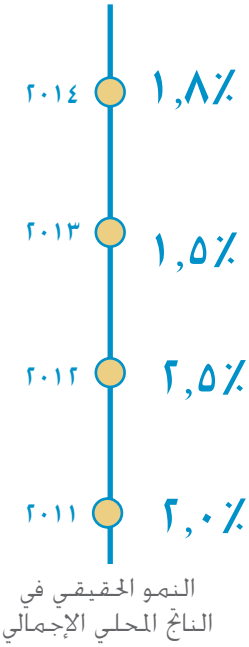

النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي

لمحة عن لبنان بالأرقام

١٤٨٪
الدين العام ٪ من الناتج المحلي الإجمالي(٢٠١٥)

٩,٦٠٩ دولار أميركي
(تقديرات)
نصيب الفرد من **الناتج المحلي الإجمالي**(٢٠١٢)

٤,٤ مليون نسمة
عدد السكان في ٢٠١٢ (تقديرات)

١,٢ مليون شخص
يعيشون في أكثر من **١٦٠٠** موقع
عدد اللاجئين
(حتى منتصف ٢٠١٥)

المرتبة في مؤشر التنمية البشرية (٢٠١٤)
لبنان: المرتبة الـ ٦٥ من أصل ١٨٧ دولة
فلسطين: المرتبة الـ ١٠٧
سوريا المرتبة الـ ١١٨
تركيا: المرتبة الـ ٦٩

المصادر: الحكومة اللبنانية، صندوق النقد الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات تابعة للأمم المتحدة

لبنان والأهداف الإنمائية للألفية

الأهداف الإنمائية للألفية	التقدّم المُحرز
القضاء على الفقر المدقع والجوع	تفاقمت مشكلة الفقر في المناطق الحضرية والبطالة بسبب تدفق اللاجئين
حقيق تعميم التعليم الابتدائي	تخطّى معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية نسبة ٩٨٪ ولكن معدل إكمال الدراسة كان دون ٨٠٪ وظهرت ثغرات جديدة مع عدم حصول أطفال اللاجئين على التعليم
تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	تم تحقيق تكافؤ الجنسين في التعليم ولكن توجد ثغرات عديدة على صعيد المساواة بين الجنسين بسبب عوامل إجتماعية-ثقافية، وقانونية وسياسية وبنيوية مستحكمة
تخفيض معدل وفيات الأطفال	تم تحقيق الأهداف ولكن من الممكن القيام بالمزيد للتأكّد من تكافؤ فرص الوصول إلى الخدمات ورفع مستوى جودتها
تحسين الصحة النفاسية	تم تحقيق الأهداف ولكن ظهرت ضغوطات جديدة على صعيد رعاية الأمومة والصحة الإنجابية للاجئين
مكافحة مرض نقص المناعة المكتسبة، والملاريا وأمراض أخرى	يمرّ لبنان في مرحلة انتقالية على صعيد الصحة حيث أصبحت الأمراض غير السارية والتنكسية أكثر شيوعاً ولكن الأمراض المُعدية والسارية ما زالت منتشرة
كفالة الاستدامة البيئية	لم يتم تحقيق الأهداف وظهرت ضغوطات جديدة على البيئة والموارد الطبيعية بسبب تدفق اللاجئين
إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية	تم إحراز تقدم على صعيد التدابير الاقتصادية ولكن مشكلة الدين الوطني المرتفع ما زالت قائمة وكذلك الضغط لزيادة المساعدات إلى اللاجئين والمجتمعات المضيفة

المصدر: مجلس الإنماء والإعمار في لبنان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير لبنان حول الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٣، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائية هو شبكة التنمية العالمية التابعة للأمم المتحدة. ويسعى إلى تحقيق تغيير إيجابي وربط الدول بالمعرفة والموارد لمساعدة الأشخاص العاديين على تأسيس حياة أفضل. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان منذ عام ١٩٦٠ ويدعم الحكومة والشعب في جهودهم الرامية إلى النهوض من الحرب الأهلية وبناء سلم مستدام وتحقيق تنمية مستدامة ومنصفة وحشد التمويل من المانحين لمساعدة لبنان في هذه الجهود. واليوم يضم فريق عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان نحو ٣٧٠ شخصاً، أكثر من ٩٠ في المائة منهم من اللبنانيين ويعمل العديد منهم خارج بيروت ويشاركون في مشاريع في أنحاء البلاد. وتتضمن الصفحات التالية أبرز الأعمال التي قام بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان في خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤.

الأزمة السورية: تأثير متزايد

كان تأثير الأزمة السورية على لبنان واسع النطاق. إذ ارتفع عدد الأشخاص الذين يعيشون في لبنان بنحو ٣٠ في المائة مقارنةً مع عام ٢٠١١. وتشمل هذا الزيادة ١,٢ مليون سوري مسجّلين كلاجئين لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين و٤٢،٠٠٠ لاجئ فلسطيني عائد من سوريا. ولا تشمل هذه الأرقام نحو ٢٧٠،٠٠٠ لاجئ فلسطيني موجودين بالأصل في لبنان وما لا يقل عن ٢٠،٠٠٠ لبناني عائد من سوريا والعديد من السوريين الموجودين في لبنان وإنما غير مسجّلين.

وارتفع عدد الأشخاص في لبنان الذين تم تقييمهم كفقراء بنحو الثلثين منذ عام ٢٠١١ ليصل إلى ٢,١ مليون شخص ويُعزى هذا الارتفاع إلى حد كبير إلى وصول اللاجئين بحكم الأمر الواقع من سوريا الفقراء. وتضاعفت بطالة اللبنانيين. كما أن نحو نصف الموجودين في لبنان المتأثرين بالأزمة، أي ١,٢ مليون شخص، هم من الأطفال والمراهقين.

ويطغى الفقر على الحياة اليومية للعديد من السوريين في لبنان، والمجتمعات المحلية الأكثر حرماناً، ويحصلون على عدد أقل من وجبات الطعام ويعانون من إرتفاع مستوى التلوّث وكميات النفايات، ومن الخدمات المستنزفة وصعوبة إستصدار الوثائق القانونية وتزايد المنافسة على فرص العمل في بلد يقدم فيه القطاع الخاص تقليدياً العديد من الخدمات العامة. كما تفاقمت المخاوف الأمنية. واصطدمت المجموعات المتطرفة المسلحة التي تعبر إلى لبنان من سوريا مع الجيش اللبناني في عام ٢٠١٤ ما أدى إلى نزوح المدنيين. ووجد آلاف السوريين في لبنان الذين يعيشون في ظروف صعبة في لبنان أنفسهم في مواجهة نزاعات على الأراض والإسكان.

ومع دخول النزاع في سوريا عامه الخامس في ٢٠١٥، ومن دون وجود أي بوادر اتفاق لوقف الحرب(ناهيك عن تنفيذه)، سيبقى الهاربون من سوريا على الأرجح في لبنان على الأمد القصير وقد تشهد الأرقام والضغوطات زيادة أكبر.

II - التقدم والإنجازات
٢٠١٣-٢٠١٤

يهدف عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان إلى مساعدة الدولة على التقدّم نحو تحقيق عدد من الأهداف المترابطة. ويشمل هذا الأمر الإدارة الرشيدة وبناء السلام ومنع الأزمات، والتنمية الاجتماعية والمحلية، والإدارة المستدامة للطاقة والبيئة.

تلخّص الصفحات التالية بعض أبرز الأعمال التي قام بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كلٍّ من هذه المجالات خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤.

الفصل
١

تعزيز الحكم الجيد وبناء السلام

من الأساسي بغية تحقيق إستقرار وسلام وإزدهار دائمين في لبنان، أن يُصبح الحكم الجيد معياراً في جميع المؤسسات والمستويات الحكومية، وفي السياسات وتنفيذها. كما توجد حاجة إلى تحسينات على صعيد الحكم الاقتصادي، والاصلاح الإداري، والممارسة الانتخابية، والمقاربات للحوار. وستساهم التحسينات في هذه المجالات في تعزيز الجهود الرامية إلى زيادة المساءلة والمشاركة واحترام حقوق الإنسان.

كما يرتبط تحسين الحكم ببناء السلام ومنع الأزمات. ويعتبر تعزيز السلم والقدرة على منع الأزمات والنهوض من أزمة عند حصولها، بمثابة زيادة قدرة البلاد على الصمود. وتعتبر هذه العوامل مجتمعة ضرورية لبناء مستقبل أفضل للبنان.

إدارة الاقتصاد

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دعم تحسينات في الحكم في لبنان منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي ومعظمها مرتبط بمجال إدارة الاقتصاد. وفي شباط/فبراير ٢٠١٤ على سبيل المثال، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعاً جديداً بقيمة ٧.٨ مليون دولار أميركي لمدة ثلاث سنوات من أجل توفير المساعدة التقنية لوزارة المالية في مجال الإدارة الضريبية والإصلاح المالي. ويهدف المشروع المموّل من الحكومة إلى تحسين وضع السياسات وتنسيقها في وزارة المالية وتحسين القدرة على إدارة المالية العامة. ويغطي المشروع سياسات الاقتصاد الكلي، والسياسات المالية والضريبية والإنفاق وسياسات الدين، ونشر المعلومات والحوار مع المؤسسات المالية الدولية.

وخلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمل على مبادرة لتوفير الدعم الاستشاري لمكتب رئيس مجلس الوزراء حول صياغة خطط عمل اجتماعية – اقتصادية والاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة. وفي عام ٢٠١٤، أطلقت وزارة الاقتصاد والتجارة استراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لبنان بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما ساهمت مبادرة تابعة للبرنامج بدعم وضع اللمسات النهائية على الإطار القانوني لاستكشاف وإنتاج النفط وتقييم بيئي استراتيجي تحضيراً لدورة التراخيص الأولى لاستكشاف وانتاج النفط والغاز في المياه البحرية اللبنانية.

ويُجري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معظم عمله في مجال إدارة الاقتصاد من خلال ٤ وحدات ترفع تقاريرها من خلال مدير مشروع إلى المستشار الاقتصادي لرئيس مجلس الوزراء. وهذه الوحدات هي وحدة تنفيذ سياسات البنية التحتية، وحدة التنسيق وتنفيذ البرنامج، ووحدة المشورة بشأن السياسات الاقتصادية والاجتماعية ووحدة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٧.٨ مليون دولار أميركي من أجل توفير المساعدة التقنية لوزارة المالية في مجال الإدارة الضريبية والإصلاح المالي.

الإصلاح الإداري و التطوير المؤسسي

تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية على مشروع لإصلاح الخدمة المدنية وتنمية القدرات في الإدارة العامة. وحظي المشروع، الذي تصل قيمته إلى ٦،٥ مليون دولار أميركي(مستمر في ٢٠١٥)، بتمويل من الحكومة اللبنانية. وتضمنت عناصر المشروع في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤:

- دعم الجهود الرامية إلى تطبيق الاستراتيجية الوطنية للإصلاح الإداري ٢٠١٢
- تدريب نحو ٢،٠٠٠ موظف في الدولة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة التغيير
- إنشاء مواقع إلكترونية للمؤسسات الحكومية التي كانت تفتقر إلى مواقع في السابق في إطار المرحلة الأولى من بوابة الحكومة الإلكترونية الوطنية (www.dawlati.gov.lb)

ومن بين المساهمات الأخرى في مجال الإصلاح والتنمية الإدارية كان تنظيم بعثات مساعدة تقنية إلى لبنان من قبل المغتربين من ذوي المهارات من خلال آلية "نقل المعرفة عن طريق الرعايا المغتربين". وساهم هذا الأمر في استقطاب خبرات في مجالات مثل بروتوكولات معالجة السرطان، والسلامة الغذائية وسلامة الأغذية وإدارة السجون.

كما يتم تنفيذ عدد من مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الرامية إلى دعم الإدارة الاقتصادية والإصلاح الإداري من خلال وحدات المشورة السياسية والدعم والذي تم تقييم دورها وفعاليتها في عامي ٢٠٠٥ و٢٠١١. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رصد الخيارات حول أفضل السبل التي يمكن من خلالها دعم الحكم وتطوير القدرات في المؤسسات الحكومية خلال الأعوام المقبلة.

٦،٥ مليون دولار أميركي لمشروع إصلاح الخدمة المدنية وتنمية القدرات في الإدارة العامة.

> تبيّن لي من الزيارات التي قمت بها إلى عدد منشآت تصنيع الأغذية، أن أداء بعضها جيد على صعيد سلامة الغذاء فيما تحتاج مصانع أخرى إلى تحسين مستوى النظافة.
>
> د. فادي عرموني. أستاذ محاضر في علوم الأغذية

خبرات لبنانية لتحسين سلامة الأغذية ومعاييرها

يستعين مشروع "نقل المعرفة عن طريق الرعايا المغتربين"(توكتن) التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام ٢٠٠٥ بالمغتربين اللبنانيين لمساعدة الجهود الحكومية الرامية إلى تحسين القدرات والمعايير التقنية في قطاعات ومؤسسات رئيسية. ويقدم المشروع لقاء تكلفة بسيطة نسبياً، وسيلةً لمساعدة الدولة على الاستفادة من مهارات رعاياها المغتربين وتمكين اللبنانيين في بلاد الاغتراب من مساعدة وطنهم الأم.

وفي إطار جهودها الرامية إلى تحسين المعايير في قطاع الصناعات الغذائية في لبنان، تعاونت وزارة الصناعة ووزارة الاقتصاد والتجارة مع مشروع نقل المعرفة عن طريق الرعايا المغتربين للحصول على دعم خبير في مجال سلامة الأغذية وتوفير التدريب والمشورة حول الفحص والكشف ورصد الامتثال. وأدى هذا الأمر إلى زيارتين قام بهما خلال ٢٠١٢ د. فادي ميشال عرموني، الأستاذ المحاضر في علوم الأغذية في جامعة ولاية كنساس الذي يحمل في جعبته ٢٥ عاماً من الخبرة ويعمل كمستشار لقطاع الصناعات الغذائية في كنساس.

وقام د. عرموني خلال زياراته بتدريب ١٨٠ مفتشاً من وزارات الاقتصاد والتجارة، والصحة والزراعة والسياحة فضلاً عن مؤسسة الأبحاث العلمية الزراعية في لبنان. كما قام بزيارة مسلخ للحوم ومنشآت تصنيع ومعامل حلويات وأفران حيث أجرى عمليات كشف وجمع عينات لتحليلها. وجرى بعدها استخدام بيانات من هذه العمليات للمساعدة على وضع مسودة دليل توجيهي للكشف والتي تم تعميمها على وكالات حكومية أخرى وجمعيات الصناعات الغذائية قبل تنفيذها.

وفي هذا السياق قال د. عرموني: "يجدر بنا أن نقوم في المقام الأول بتحديد الوضع وتقييمه بالكامل لكي نعلم تحديداً ما الذي ينبغي أن نقوم به. ويتطلب هذا الأمر جمع بيانات مثل عدد الأشخاص الذين عانوا من تسمم غذائي وعدد حالات الوفيات التي نجمت عنها والفيروسات الأكثر شيوعاً. و تبيّن لي من الزيارات التي قمت بها إلى عدد منشآت تصنيع الأغذية، أن أداء بعضها جيد على صعيد سلامة الغذاء فيما تحتاج مصانع أخرى إلى تحسين مستوى النظافة".

ولاقت زيارات د. عرموني والتدريب الذي قام به ترحيباً. وفي هذا الإطار قالت باسكال بو غاريوس، وهي مفتشة في وزارة الاقتصاد والتجارة: "اطلعنا على معايير وإرشادات جديدة ومن منظور مختلف". وأضافت: بإمكاننا الآن تطبيق ما تعلمناه حول المخاطر البيولوجية والفيزيائية والكيمائية وحول توجيهات الكشف والتحقيق والامتثال، في عملنا".

الإصلاح الإنتخابي

كان من الضروري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ظل تأجيل الانتخابات من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٤وبعد ذلك من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٧، مراجعة مشروع مساعدة الانتخابات اللبنانية والذي كان من المفترض أن تنتهي مهمته في أواخر عام ٢٠١٤. ومكنّت المراجعة المشروع من مواصلة تقديم مساعدة قيّمة خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ وذلك على سبيل المثال من خلال إعداد تحليلات ومواد إيضاحية حول خيارات النظام الانتخابي ومن خلال العمل مع وزارة الداخلية والبلديات على فهم التداعيات بالنسبة إلى هياكل وعمليات إدارة الانتخابات. وقام المشروع بتحسين أنظمة تسجيل المرشّحين وجمع البيانات من مراكز الاقتراع وتطوير برمجية جديدة لتجميع نتائج الانتخابات. كما قام المشروع بتقييم التحسينات المطلوبة على صعيد القدرات التقنية لنظام النتائج على مستوى الدوائر الانتخابية.

وكان الهدف الإجمالي للمشروع يكمن في تعزيز قدرة الجهات المعنية الرئيسية بغية الحرص على إجراء الانتخابات في لبنان بطريقة شفافة وشاملة . وتمحور المشروع تحديداً حول بناء القدرات لإدارة الانتخابات والإشراف على الحملات الانتخابية، وتثقيف الناخب ومشاركة العامة، وحل النزاعات الانتخابية ومشاركة المرأة.

وكان تنظيم حلقتي عمل بغية تطوير فهم حول دور التدابير الخاصة المؤقتة لتشجيع مشاركة المرأة في الانتخابات من بين مساهمات المشروع المهمة خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤. وأقيمت حلقة العمل الأولى في عام ٢٠١٣ وشاركت فيها ١٢٠ ناشطة من ضمنهن ٣٢ امرأة تقدمن بترشيحهن. وخُصّصت حلقة العمل الثانية وهي عبارة عن فعالية دامت ٥ أيام نُظّمت بشكل مشترك مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتجمّع "نساء في البرلمان" المحلي، لـ ٢٤امرأة من قيادات المجموعات النسائية ونساء ممثلات عن الأحزاب السياسية. ويحظى المشروع بتمويل من الاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة الأميركية.

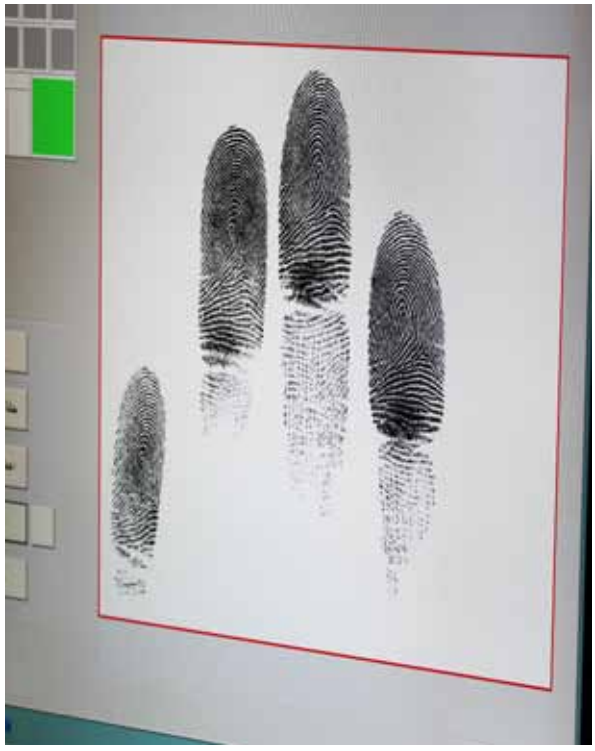

الحوار الوطني

واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ تنفيذ مبادرة المساحة المشتركة وهي مبادرة تهدف إلى دعم بناء التوافق وتعزيز السلم الأهلي والدستور. ونتجت هذه المبادرة عن مشروع بدأ في عام ٢٠٠٩ لتوفير دعم تقني ومشورة للحوار الوطني اللبناني ولجنته التوجيهية. وتم إطلاق المرحلة الحالية من مبادرة المساحة المشتركة في عام ٢٠١٣ ومن المفترض أن تستمر حتى نهاية عام ٢٠١٧.

وكانت المبادرة مهمة خلال المشاكل السياسية المحلية التي شهدتها البلاد مؤخراً بخصوص الانتخابات النيابية والرئاسية. وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٤، ترأس رئيس الجمهورية الجلستين الأخيرتين لهيئة الحوار الوطني بعد مراوحة في المباحثات دامت عاماً ونصف العام. وفي ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٤، انتهت ولاية الرئيس ووصل لبنان بعدها إلى طريق مسدود بخصوص إقامة انتخابات رئيسية. إلا أن مبادرة المساحة المشتركة واصلت خلال بقية عام ٢٠١٤ في توفير دعم تقني وأبحاث إلى المستشارين الرئاسيين واللجنة التوجيهية للحوار الوطني. كما نظمت مبادرة المساحة المشتركة اجتماعات ثنائية مع أعضاء من ندوة الحوار السياسي من الأحزاب السياسية التسع الرئيسية لبناء فهم حول المأزق وتحديد سبل المضي قدماً إلى الأمام في مرحلة من ٢٠١٤ لم تشهد انعقاد اجتماعات للجنة.

وقدمت مبادرة المساحة المشتركة دعماً تقنياً وبحثاً إلى لجنة الخبراء الخاصة حول اللامركزية والتي أوكلت إليها مهمة وضع مسودة لقانون اللامركزية الجديد. كما تستضيف المبادرة وتدعم منتدى الحوار اللبناني الفلسطيني الذين كان آلية الحوار الدائم الوحيد التي تعالج الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للتواجد الفلسطيني في لبنان. وأعدّ المنتدى "رؤية مشتركة للعلاقات اللبنانية الفلسطينية" تم إطلاقها في نيسان/أبريل ٢٠١٤. ومنذ ذلك الحين سعت المبادرة إلى إشراك شركاء معنيين في الحوار حول سبل تنفيذ الرؤية المشتركة.

وبالإضافة إلى ذلك، تبادلت المبادرة الخبرات والتجارب مع دول أخرى. وفي آذار/مارس ٢٠١٤، شاركت المبادرة في تنظيم مؤتمر دولي دام ثلاثة أيام حول الحوار الوطني وعمليات الوساطة في هلسنكي فنلندا بالتعاون مع مكتب منع الأزمات والتعافي منها التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووزارة الخارجية الفنلندية، والكنيسة الإنجيلية اللوثرية الفنلندية. ووفّر هذا المؤتمر فرصةً لتبادل الخبرات والاطلاع على أمثلة عن الحوار الوطني في دول مثل ميانمار وجنوب أفريقيا واليمن.

بناء السلام

بغية ترسيخ السلم الذي أرساه إتفاق الطائف في عام ١٩٩٠ والاستفادة منه، احتاج لبنان إلى خوض غمار أزمات سياسية وأمنية عديدة. وتتضمن قائمة هذه الأزمات تبعات اغتيال رئيس الوزراء رفيق الحريري في عام ٢٠٠٥، والحرب الإسرائيلية على لبنان في تموز/يوليو ٢٠٠٦وصدامات أيار/مايو ٢٠٠٧ بين الجيش اللبناني ومقاتلي فتح الإسلام في مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين. ومنذ عام ٢٠١١، تفاقمت التحديات تحت تأثير الأزمة الدائرة في سوريا وهو تأثير ملحوظ بشكل خاص من خلال تدفق أكثر من مليون لاجئ وتوسّع رقعة القتال إلى المناطق الحدودية مثل عرسال واندلاع معارك في مناطق مثل طرابلس. وأدت هذه الضغوطات والحوادث إلى زيادة خطر انهيار السلام السائد في لبنان وجهود بناء السلام فيه.

واستجابةً لهذه التحديات، وسّع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ دعمه لبناء السلام. وارتكز هذا العمل على برنامج من الأنشطة أطلقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٧ بهدف تعزيز دور الجهات الفاعلة الأساسية مثل البلديات والشباب ومنظمات المجتمع المدني والإعلام وقطاع التعليم في منع نشوب النزاعات وبناء السلام.

وكان إشراك وسائل الإعلام مجال عمل ملحوظ. وفي هذا السياق، وبتمويل من ألمانيا واليابان، تمّ إعداد سلسلة من الملاحق الإخبارية المشتركة حول بناء السلام وتوزيعها مع الصحف الوطنية تضمّنت مقالات لصحفيين من أنحاء الطيف السياسي. وتم طباعة ٣٨،٠٠٠ نسخة ورقية من كل ملحق وبعد نشر كل منها أقيمت ندوة نقاش منظّم

بين الصحفيين. وعلى صعيد آخر، وفي إطار مبادرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم من الاتحاد الأوروبي، وضعت ٣٤ وسيلة إعلام وطنية "ميثاق الشرف الاعلامي لتعزيز السلم الأهلي في لبنان" ووقّعته في أيار/مايو ٢٠١٣. ويقدم هذا الميثاق مجموعة مشتركة من المبادئ المرتبطة بالصحافة والتقارير المراعية لظروف الصراع.

وكان بناء السلام والتعليم مجالاً آخر للعمل المنتج. وعلى سبيل المثال قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنظيم دورة تدريبية حول مهارات بناء السلام وحل النزاعات لنحو ٧٠ مدرّساً من مدارس رسمية في البقاع وجبل لبنان ولبنان الشمالي التي تستضيف طلاباً سوريين. وارتكز هذا التدريب على دليل "مجموعة أدوات بناء السلام" الذي أعدّه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قبل ذلك للمدرسّين بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي.

وبغية توسيع مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع المدارس الرسمية حول بناء السلام، تم إطلاق مبادرة "مدارس خالية من العنف" مع وزارة التربية والتعليم العالي. وشارك فيها ١٥ مدرسة من البقاع تستضيف لاجئين سوريين و١١ مدرسة من ضاحية بيروت الجنوبية. وشارك طلاب، ومدرّسون، وإدارات المدارس ومدراءها وأهالٍ في وضع مدونة سلوك لنبذ العنف في مدارسهم ووضعوا خططاً وأنشطة لنشر قيم اللاعنف.

وبدعم من ألمانيا والمملكة المتحدة، تشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع أكثر من ٤٥ مجتمع محلي من الجنوب، والشمال، والبقاع، وضاحية بيروت الجنوبية حول سبل عملية لمنع نشوب النزاعات وإدارة الأزمات. وتشمل هذه المبادرة التي تعرف بآليات تحقيق الاستقرار الاجتماعي، جهات معنية مختلفة ومن ضمنها رؤساء بلديات، وأعضاء في المجالس البلدية ومخاتير ولاجئين سوريين.

وتضمنت الأنشطة الأخرى لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الداعمة لهدف بناء السلام الإجمالي، توزيع منشورات وتقارير مصوّرة حول بناء السلام ودعوة مجموعات تركيز من أنحاء البلاد للبحث في سبل مساهمة وسائل الإعلام في تخفيف التوترات.

يقدم هذا الملحق وجهة نظر جديدة عن التعامل مع الأزمة السورية. **إنّه عمل إعلامي حضاري.**

فادي أبي علام، رئيس حركة السلام الدائم

يقدّم هذا الملحق وجهة نظر جديدة عن التعامل مع الأزمة السورية

ويقول فادي أبي علام، رئيس حركة السلام الدائم وهي منظمة غير حكومية لديها حضور منذ أمد طويل في لبنان: "يقدم هذا الملحق وجهة نظر جديدة عن التعامل مع الأزمة السورية. إنّه عمل إعلامي حضاري وهو يعتبر مرجعاً أكثر منه جريدة يتم التخلص منها غالباً في اليوم التالي. أنا على ثقة بأن معظم المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال بناء السلام احتفظت بنسخ من الأعداد السابقة".

أما الصحافية ليال حداد، فقد وجدت أن "هذا الملحق أفضل بكثير من كل ما ينشر في الصحف المحلية حول الأزمة السورية". وقالت: "الصحف المحلية لديها أجندتها وانتماءاتها السياسية الخاصة. الملحق لا يعاني من مثل هذه القيود والضوابط. تشعر وكأنه يطفو. لديه حريته الخاصة للتحدّث عن اللاجئين وأحلامهم وتطلعاتهم كما ومخاوفهم".

في ظل التأثير المتزايد للأزمة السورية على لبنان، وفي خضم الموجات اللامتناهية من الأزمات الداخلية والخارجية، هناك حاجة ملحّة إلى معالجة تأثير الأزمة السورية على لبنان وإدارتها بموضوعية. وفي هذا الإطار، يعمل مشروع "بناء السلام في لبنان" التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام ٢٠١٢ على توفير مساحات إعلامية إيجابية وتشجيع الخطاب العقلاني لمعالجة القضايا الخلافية من خلال نشر ملاحق إخبارية مشتركة مع صحف النهار والسفير والدايلي ستار. ويقوم صحفيون من لبنان وسوريا بمناقشة ومشاركة آراءهم حول تأثير الأزمة السورية على لبنان وعلى العلاقات اللبنانية السورية وعلى الاستقرار الاجتماعي بعيداً عن خطاب التمييز والكراهية.

وفي معرض حديثها عن تجربتها في المساهمة في الملحق، قالت الصحفية ديانا مقلد من تلفزيون المستقبل: " وجدت صعوبة بالغة في بداية الأمر لتقديم وجهات نظر إيجابية نظراً لكل ما يحدث في البلاد". وأضافت: "لكنني عندها أجبرت نفسي على الكتابة عن تجربتي الشخصية وأنا أؤمن بوجود حاجة هائلة إلى مناقشة مثل هذه المواضيع".

ويجد الصحفيون المشاركون أن الملحق يمنحهم مساحة إيجابية للتحدث عن مترتبات الأزمة السورية على لبنان. وبالنسبة لمعظمهم، ليس من السهل دائماً التحدّث عن هذا الموضوع من دون تكرار. والجدير ذكره أنه المشروع ينظّم، على إثر نشر كل ملحق، جلسات نقاش تشكّل فرصة ومساحة لمناقشة محتوى هذا الملحق وللحصول على تعليقات وتوصيات بغية الاستفادة منها في الأعداد التالية. ويساهم تنوّع آراء المشاركين في إثراء جلسة النقاش. وقد أشاد بعض المشاركين بمحتوى الملحق فيما شدّد آخرون على أهمية الاستفادة منه كأداة لرفع مستوى التوعية حول السلم الأهلي والتسامح ومناهضة العنصرية.

إدارة مخاطر الكوارث

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع مكتب رئاسة مجلس الوزراء منذ عام ٢٠٠٩ بغية تحسين جهوزية لبنان للكوارث وقدرته على الاستجابة والنهوض بسرعة. ونتيجة لذلك تم اعتماد أولويات تخفيف مخاطر الكوارث شكل مزايد في مشاريع عامة مهمة بدعم من إطار عمل وطني للاستجابة للكوارث كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد ساعد في تطويره في عام ٢٠١٣. ويوضح إطار العمل الإجراءات العملية المعيارية وخيارات الاستجابة القطاعية للوزارات المختلفة. كما شجّع بعض المحافظين على وضع أطر للاستجابة للكوارث في محافظة كل منهم.

ومن الفعاليات الجديرة بالاهتمام التي تم تنظيمها في هذا المجال بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أوائل عام ٢٠١٤، محاكاة مكتبية وميدانية للاستجابة لخطر تسونامي أقيمت في جبيل بمشاركة الجيش اللبناني. وإثر ذلك تم إجراء مناورة دامت يومين للاستجابة لزلزال في صيدا حيث خُصّص اليوم الأول للتحضيرات المكتبية فيما شهد اليوم الثاني مناورة عملية ميدانية. وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تم افتتاح غرفة عمليات وطنية للاستجابة للكوارث في أيار/مايو ٢٠١٥. للمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني التالي: www.drm.pcm.gov.lb.

العاصفة زينا - بيبلوس

باعتبارهـــا إحدى أقدم المـــدن المأهولة في العالم، نعتبر أنه **من واجبنا المحافظة على المدينة وحماية سكانها.**

طوني صفير، عضو في بلدية جبيل

جهوزية لبنان للعواصف

أثمـــرت الجهود طيلة عقـــد من الزمن للتحضـــير والاستجابة بشكل أفضـــل للكوارث عندما ضربت عاصفة زينا الموسمية لبنان في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وفي هذا الســـياق يقول أليكسي كريم: ويقول كريم: "لم تكن هـــذه العاصفة القوية الأولى التي تضـــرب لبنان ولكن نظام الجهوزية والاستجابة بأكمله تحسّن هذه المرة. لم تكتفي الوكالات المعنية بتقديم المساعدة وحسب وإنما كانت أيضاً على درجة عالية من التنظيم".

وتعرض المطعم الذي يملكه كريم في جبيل للفيضان بفعل الأمطار الغزيرة والثلوج الكثيفة التي حملتها العاصفة زينا عدا عن الرياح العاتية والبرد القارس. وعلى الرغم من تعرّض المطعم نفسه للضرر، إلا أن كريم أبدى ارتياحه لأن أحداً لم يصب وأن الأضرار كانت محدودة نسبياً.

وقامت بلدية جبيل في الأيام التالية للعاصفة بحشد فريق لتقييم الأضرار لتي لحقت بـ"بيبلوس سور مير" وتقييم الجهوزيـــة لعاصفة أخرى. وتم إجراء التقييم جزئياً بغية تحديد احتياجات إعادة البناء والنهوض وإنما أيضاً للتشديد علـــى أهمية توافر جهوزية أقوى. وفي هذا السياق يقول طـــوني صفير وهو عضو في بلدية جبيل: "باعتبارها إحدى أقدم المدن المأهولة في العالم، نعتبر أنه من واجبنا المحافظة على المدينة وحماية سكانها".

وعملت مدينة جبيل المعرضة لمخاطر طبيعية مثل الانهيارات الأرضية والعواصف والزلازل، مع الحكومة اللبنانية بغية تعزيز تخفيف مخاطر الكوارث في المنطقة. وقال صفير أن البلدية قامت بعد العاصفة زينا بنشر خلية أزمة للكـــوارث للمرة الأولى لدعم السكان المحليين. وتعتبر الوحدة جزء من خطة الاستجابة الوطنية اللبنانية للكوارث وهي ثمرة شراكة بين البلدية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وتعتـــبر الاستجابة للعاصفة زينة مثـــالاً على التزام لبنان بخفض مخاطر الكوارث وجهـــوده الرامية إلى الامتثال لأولويـــات إطار عمل "هيوغو" وأهدافه. وخلال فـــترة عشرة سنوات من إطار عمل "هيوغو" (٢٠٠٢-٢٠١٥)، رفع لبنان مستوى الوعي حول مخاطر الكوارث من خلال إجراء تدريبات على الاستجابة في حالات الطوارئ في مدن وبلديات في أنحـــاء لبنان. كما عمد إلى إنشاء موقع إلكتروني وتطبيق على الهاتف الجوال يوفّر معلومات الطوارئ قبل الكوارث وخلالهـــا وعلى إثرها وأجرى حلقات عمل ساهمت في بناء قدرات الاستجابة للكوارث في جميع القطاعات، العامة والخاصة.

وتعـــاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي طيلة هذه العملية مع الحكومـــة وساعد على دمج خفض خطر الكوارث في عمليات التنمية والتخطيط الوطنية والقطاعية والمحلية.

و قـــد ساهمـــت الحكومة السويسرية بمبلغ ٥ ملايـــين فرنك سويسري لمشاريع خفض مخاطـــر الكوارث في لبنان و ساهمت ألمانيا بمبلغ ٨٣٠،٠٠٠$ ألف دولار أميركي من خلال صندوق اللبناني للنهوض.

الفصل
٢

تطوير مجتمعات مستقرة وقادرة على الصمود

يتطلب تحقيق تنمية بشرية عادلة و بناء سلام مستدام ومستقرّ في لبنان الإستثمار في التنمية الاجتماعية والمحلية. وهذا الأمر صحيح لا سيّما في ظل التدفق الكبير للاجئين والضغوطات التي قد تنجم نتيجة لهذا الأمر على المجتمعات المضيفة.

أهداف التنمية وسياساتها

يعتبر دعم المؤسسات والسياسات المحلية والوطنية التي تسعى إلى تحقيق التنمية ومكافحة الفقر، جزءاً أساسياً من عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان. ونفّذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ مجموعة من المشاريع والمبادرات التي تساهم في هذا الأمر. وعلى المستوى المركزي، أطلق البرنامج خلال عام ٢٠١٤ التقرير الأحدث للأهداف الإنمائية للألفية الخاص بلبنان والذي يتضمّن على غرار التقارير السابقة مراجعة للتقدم الذي أحرزه لبنان على صعيد التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وجمع التقرير أفضل البيانات والموارد المتاحة لرسم صورة عن التقدم الذي أحرزه لبنان في مجال الأهداف الإنمائية للألفية ولتوفير مؤشرات عن سبل التعامل مع القضايا البارزة وعن أجندة ما بعد عام ٢٠١٥. وأطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادرة لتشجيع إشراك وسائل الإعلام في النقاش حول التنمية والاستراتيجية ما يوّفر فرصاً للصحفيين اللبنانيين لتكوين تصوّرهم الخاص عن هذه القضايا. وأدى هذا الأمر إلى زيادة في التغطية الإعلامية البناءة للتنمية.

وبغية المساعدة في ربط استراتيجية التنمية وسياساتها على المستوى المحلي والمستوى الوطني، تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع وزارة الشؤون الاجتماعية بخصوص مبادرة طويلة الأمد تهدف إلى توسيع نطاق عمل الوزارة من الشؤون الاجتماعية إلى التنمية الاجتماعية ويشمل ذلك دور تحسين الفرص المعيشية للمجتمعات المحلية والمجموعات الضعيفة. وفي سياق آخر، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتطبيق مَبادرة تهدف إلى إعادة إحياء دور فرق العمل المحلية للمؤسسة الوطنية للاستخدام من أجل مساعدتها على القيام دورها بفعالية أكبر.

ودعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال العمل مع جهات معنية محلية بما في ذلك النساء والشباب خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، صياغة ٥٠ خطة تنمية مجتمعية و٤ خطط إقليمية. كما دعم البرنامج إنشاء أربعة وكالات للتنمية الاقتصادية المحلية في الجنوب والشمال والبقاع وضاحية بيروت والتي جمعت للمرة الأولى ممثلين محليين عن القطاعين العام والخاص. وتوفّر هذه الوكالات آلية مستقرة لتحليل الاحتياجات الاقتصادية المحلية المحددة للمجتمعات التي تقوم بخدمتها ولتطوير الاستجابات المناسبة. كما عزّز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التعاون وتبادل الخبرات حول اللامركزية بين المجتمعات اللبنانية والأوروبية.

دعم المجتمعات المضيفة

اختلف تأثير تدفق السوريين من منطقة إلى أخرى في لبنان، استناداً إلى عوامل عدّة مثل نسبة اللاجئين إلى المجتمع المحلي المضيف، ومستوى الخدمات الأساسية الموجودة أصلاً في المنطقة ووضع البنية التحتية. وبشكل عام أدت الأزمة إلى تفاقم وتدهور التحديات التي كانت قائمة على صعيد الإدارة البلدية خاصة وأن المجتمعات المضيفة والبلديات صغيرة الحجم وتفتقر إلى القدرة والموارد وطاقم العمل. وفي مناطق مثل عكار والبقاع الشمالي حيث كان توفير الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه وإدارة النفايات ضعيفاً بالفعل قبل الأزمة، يرزح توفير الخدمات تحت ضغوط كبيرة.

وأطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع وزارة الشؤون الاجتماعية في عام ٢٠١٣، مشروعاً أطلق عليه اسم مشروع دعم المجتمعات المضيفة في لبنان. ويهدف المشروع إلى:

- زيادة الفرص المعيشية والاقتصادية في المناطق المستهدفة؛
- تعزيز قدرة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية على توفير خدمات أساسية بطريقة تشاركية تراعي حساسية النزاعات؛
- تحسين الأمن والقدرة على حل النزاعات محلياً.

وبغية تطوير خطة استجابة متكاملة، اعتمد المشروع خلال عام ٢٠١٤ منهجية رسم خرائط المخاطر والموارد لتقييم الاحتياجات في المناطق . وتشمل هذه المنهجية السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني وممثلين عن القطاع العام الذين يعملون معاً من أجل اقتراح حلول محتملة للاحتياجات التي تم تحديدها. وتم وضع خرائط المخاطر والموارد في الفصلين الثاني والرابع من ٢٠١٤ وغطّى ما مجموعه ١٣٠ بلدية. وقد تم تصميمه بحيث يؤدي إلى وضع خطط عمل بلدية مع أولويات واضحة يمكن ترجمتها إلى مشاريع تغطّي على سبيل المثال

قضايا البيئة والصحة وسبل العيش والمياه وإدارة النفايات الصلبة ومياه الصرف الصحي.

وأدى المشروع في عام ٢٠١٤ إلى تنفيذ نحو ١٧٠ مشروعاً مجتمعياً تخدم ٦٢ مجتمعاً من المجتمعات الأكثر ضعفاً. وسيساعد المشروع هذه المجتمعات إضافة إلى ٧٠ مجتمع آخر خلال عام ٢٠١٥. وبفضل نتائجه ومقاربته الإيجابية، استقطب المشروع مستويات متزايدة من التمويل. والمرحلة الثانية من هذا المشروع ستمتد من ٢٠١٥ حتى عام ٢٠١٧.

إنـه حلم تحـوّل إلى حقيقـة. كان سوق السمـك في وضع مترٍد للغاية لمـدة طويلة ولكن السوق الجديد سيدوم إلى الأبد. سنحرص على الاعتناء به.

أحمد الصغير، صيّاد

عام جديد مثمر لصيادي السمك في جنوب لبنان

يقـول الصياد أحمد الصغير وابتسامة تعلو وجه المتغضّن وإنمـا تبدو عليه بوادر السعادة: "إنه حلم تحوّل إلى حقيقـة. كان سوق السمك في وضع مترٍد للغاية لمدة طويلة ولكن السوق الجديد سيدوم إلى الأبد. سنحرص على الاعتناء به". وأضاف مشيراً إلى السوق: "سنقوم ببيع مزيد من الأسماك هذا الموسم بالتأكيد. هذا يعني أن أسرنا ستحظى بعام لائق".

يقع السوق بالقرب من ميناء صيادي السمك في الصرفند وتقوم تعاونية صيادي الأسماك في ساحل الزهراني بإدارتـه. ويستخدم نحو ٣٥٠ زورق هذا الميناء الذي يقصده أكثر من ألف صياد من بلدات مختلفة من المنطقة لبيـع أسماكهم خلال مزادات يشهدهـا السوق في ساعات الصباح الأولى. ويعتـبر صيد السمك أحد موارد الدخل الأكثر أهمية للمجتمعات المحلية على الساحل.

والجديـر ذكـره أن سوق السمك كان في وضع مترٍد للغاية في أواخر ٢٠١٤. وفي هذا السياق يقول محمد سليم، رئيـس تعاونية صيادي الأسماك: "لقد تم بناؤه بشكل سـيء قبل ١٥ عاماً واحتاج إلى صيانة مع مرور الوقت. لم يكـن لدينا المال بالقيام بذلك حينهـا". ويتمتع صيادو السمك اليوم، بفضل مشروع مشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإعادة تأهيل السوق بتمويل من إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، بسوق جديد ونظيف جاهز للعمل.

وفي هذا السياق يقول علي مطر، رئيس اتحاد بلديات الزهراني: "تم تنفيذ المشروع القائم بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الشؤون الاجتماعية واتحاد بلديات ساحل الزهراني بسرعة". وستكون فوائده واسعة النطاق.

"سيعود هذا السوق بالمنفعة على ما لا يقل عن ١٠٠٠ صياد سمك في الجنوب كما سيستفيد منه العاملون في السوق وفي مجال نقل السمك الذين يقصدونه من بلدات أخرى في الجنوب. العديد منهم من النازحين السوريين. نأمل أن يساعد هذا الأمر في خفض التوترات بين السكان المحليين اللبنانيين والنازحين السوريين".

و يعتبر هذا السوق واحد من أهمّ الأسواق التي تساهم في زيادة فرص الدّخل للمجتمعات اللبنانيّة التي تعيش في المنطقة الساحلية.

الظروف المعيشية في التجمعات الفلسطينية

قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ بتنفيذ مشروع يرمي إلى تحسين الظروف المعيشية في التجمّعات الفلسطينية التي تضم نحو ١١٠،٠٠٠ مقيم طويل الأمد و٣٠،٠٠٠ لاجئ جديد قادم من سوريا وفدوا إلى المخيمات مؤخراً. وبفضل دعم من المانحين(وصلت قيمته إلى ٧،٧ مليون دولار أميركي حتى الآن)، وبالتنسيق مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين(الأونروا)، ساهم المشروع في تحسين الظروف في ٤٢ تجمعاً فلسطينياً خلال تحسين الوصول إلى المأوى، والمياه، والصرف الصحي والنظافة. وتتضمن الأنشطة التي أقيمت في إطار المشروع:

- تحديث البنية التحتية والخدمات الأساسية بما في ذلك المياه، والصرف الصحي، وإدارة النفايات الصلبة، والطرقات والكهرباء في التجمعات في أنحاء البلاد؛
- إجراء حملات لتشجيع النظافة تمحورت حول الممارسات الصحية والبيئية الجديدة وتشجيع إشراك البلديات؛
- توحيد وتوزيع المعلومات حول الظروف المعيشية في التجمعات الفلسطينية بما في ذلك تقرير تحليلي تم إعداده بشكل مشترك مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

وساعد المشروع حتى الآن من خلال تحسين البنية التحتية الأساسية، ما لا يقل عن ١٠٥،٠٠٠ شخص في المخيمات التي تضم سكان أصليين ولاجئين عائدين من سوريا. كما دعم المشروع مجموعة عمل حول التجمعات أدت إلى تخطيط أكثر فعالية وتكاملاً بين الجهات المعنية في التجمعات وإطلاع خطة لبنان للاستجابة للأزمة لعامي ٢٠١٥-٢٠١٦.

٦٠٠ ملجأ في ٤٢ تجمعاً
أعيد تأهيله وتم تجهيزه بمرافق المياه والصرف الصحي من خلال مشروع حملة التوعية على النظافة

وضع والدي لافتة في متجره تُعلن عن
افتتاح صالون التجميل الخاص بي.

مهى، ١٧ سنة

تدريب على تصفيف الشعر وإطلاق مشاريع أعمال جديدة

"وضع والدي لافتة في متجره تُعلن عن افتتاح صالون التجميل الخاص بي"، تقول مهى بكل فخر. مهى هي واحدة من عدة نساء استفدن من مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتجمعات الفلسطينية. وبعد مشاركتها في حلقة عمل عن التدريب على تصفيف الشعر وإطلاق مشاريع أعمال جديدة نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للنساء في التجمّعات، قررت مهى، ١٧ عاماً، تحويل الطبقة العلوية من متجر والدها في صبرا، بيروت، إلى صالون لتصفيف الشعر.

وليس بعيداً عن صالون مهى، تضم مروى، ٣٢ عاماً، جهودها إلى شقيقها وزوجة أخيها لفتح صالون لتصفيف الشعر في منزلها. وبعد مشاركتهن في التدريب، تنوي الفلسطينيات الثلاث اللاتي تعشن في تجمّع الداعوق في بيروت، تقسيم العمل إلى ثلاث نوبات بينهن لتطوير عملهن من دون أن يؤثّر ذلك على التزاماتهن العائلية.

وبالإضافة إلى سعيها إلى مساعدة المشاركات على تطوير سبل للعيش، شكّلت حلقة العمل جزءاً من حملة توعية في مجال توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع في التجمّعات الفلسطينية. وتضمّنت تعليمات حول أفضل الممارسات لمعالجة قمل الرأس.

وستقوم ورشة العمل التي تتمحور حول إطلاق مشاريع الأعمال الجديدة التي نفّذت في بيروت وصيدا وصور بالتعاون مع جمعية المساعدات الشعبية للإغاثة والتنمية "بارد"، الشريك المحلي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بزيادة الاعتماد على الذات لدى ٣٠ امرأة مشاركة. وبعد استكمال دورات التدريب الـ٨ التي تتناول قص وتصفيف الشعر ومعالجة القمل، حصلت كل مشاركة على عدة لتصفيف الشعر تمكّنها من إطلاق مؤسسة صغيرة لتصفيف الشعر في منزلها.

وفي هذا السياق تقول فاديا دعشه، منسّقة مشاريع تمكين النساء لدى جمعية المساعدات الشعبية للإغاثة والتنمية "بارد"،: "نحن نؤمن بأن الأنشطة المشابهة المدرة للدخل من شأنها المساعدة في حماية الفتيات من الزواج المبكر أو الإجباري. كما أن مثل هذه المبادرات من شأنها أيضاً من خلال المساعدة على تعزيز الاستقلالية الاقتصادية، حماية النساء من العنف والاستغلال".

وخلال الحفل الختامي لحلقة التدريب في صور، شدد غالب داوود رئيس بلدية البرغلية على أهمية مثل هذه الفرص للأفراد والمجتمعات. وقال في هذه المناسبة: "استضفنا هذا التدريب في بلديتنا لأننا نؤمن بأننا سنسمع قريباً قصص نجاح المشاركات. ونتطلع إلى لمس ثمار عملهن في المجتمعات".

"عيش لبنان!"

يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام ٢٠١٠ بإدارة مشروع المغتربين اللبنانيين، عيش لبنان، والذي يكمن هدفه الأساسي في تعبئة المغتربين اللبنانيين بغية دعم التنمية المحلية في المناطق الأكثر حرماناً في لبنان.

ويقوم "عيش لبنان" تحت عناوين مثل "لبنان الشباب"، و"لبنان الصحة"، و"لبنان الأخضر"، و"لبنان الازدهار"، بتأمين التمويل إلى مشاريع محلية صغيرة توفّر منافع على صعيد التعليم، والبيئة، والصحة، وإدرار الدخل والشباب. وقام مشروع "عيش لبنان" خلال عامي ٢٠١٣و٢٠١٤ بدعم نحو ٢٩ مشروع صغير اقترحتها البلديات والمنظمات غير الحكومية المحلية في أنحاء البلاد. وتتضمن قائمة الأمثلة على المشاريع الممولة من مبادرة "عيش لبنان" إعادة تأهيل شبكة مياه كبرى تخدم عدة بلدات في مرتفعات الهرمل وتركيب نظام لتنقية المياه وحنفيات جديدة في مدرسة إرزاي في الزهراني للمساعدة في مكافحة ارتفاع معدلات انتشار الأمراض المنقولة بواسطة المياه.

كما تم خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ إنشاء موقع إلكتروني جديد لمبادرة "عيش لبنان" وإطلاق تطبيق جوال لتسهيل المدفوعات عبر الموقع الإلكتروني. وتعاونت مبادرة "عيش لبنان أيضاً مع "ذو مال" وهي عبارة عن منصة رائدة للتمويل الجماعي في الشرق الأوسط تهدف إلى أجل زيادة القدرة على جمع تمويل لمشاريعها. واستقطبت المبادرة دعماً من المديرية العامة للمغتربين، وبنك بيروت والدول العربية وتلفزيون الجديد وتم تمديد المشروع الذي من المفترض أن يستمر حتى نهاية عام ٢٠١٦.

"عيش لبنان" قام بدعم ٤٤ مشروع خلال ٢٠١٤

هدفت الدورة إلى **تعزيز القدرات المعلوماتية لـ٢٧ امرأة مشاركة** وإلى خفض خطر "الاستثناء الرقمي".

الإلمام بالمعلوماتية وتدريب المهارات للنساء

قام مشروع "عيش لبنان" بالتعاون من جمعية تنظيم الأسرة في لبنان وفي إطار برنامج يهدف إلى تمكين المرأة في المناطق الريفية بتمويل من "سانتور دوريان" بين يونيو/حزيران وأيلول/سبتمبر ٢٠١٣، بتنظيم دورة تدريبية للنساء لمدة شهر حول استخدام الكومبيوتر. وأقيمت الدروة في بلدة المرج(البقاع الغربي) وبرج رحال(جنوب لبنان).

وفي ظل الاعتراف الحالي واسع النطاق بأن التكنولوجيا هي أداة مهمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، هدفت الدورة إلى تعزيز القدرات المعلوماتية لـ٢٧ امرأة مشاركة وإلى خفض خطر الاستثناء الرقمي. ويعتبر الإدماج الرقمي عنصراً مهماً لتحقيق هدف المساواة بين الجنسين ضمن الأهداف الإنمائية للألفية.

وتعلّم المتدربات كيفية استخدام أجهزة الكومبيوتر والبرمجيات مثل "وورد" و"إكسيل" و"باوربوينت". وتمكّنت كل مشاركة خلال الدورة من إعداد سيرتها الذاتية وطباعتها لاستخدامها عند التقدم إلى وظيفة.

الإجراءات المتعلقة بالألغام والفرص المعيشية والإقتصادية

يواصل لبنان التأثر بالألغام الأرضية والذخائر العنقودية ومتفجرات أخرى من مخلفات الحرب. ومستوى التلوث مرتفع نسبياً مقارنةً مع مساحة البلاد الصغيرة وكثافته السكانية المرتفعة. كما أنه وفي ظل تدفق اللاجئين من سوريا واستقرار الناس في مناطق كانت غير مأهولة في السابق، أصبحت الحوادث المرتبطة بالألغام أكثر شيوعاً.

بدعم من الاتحاد الأوروبي، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ بتنفيذ مشروع لتطوير المركز اللبناني للأعمال المتعلقة بالألغام لكي يصبح مؤسسة وطنية مستدامة بالكاملة وقادرة على الإشراف على كافة الجوانب المتصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام. وتضمن نطاق المشروع المناصرة، وإدارة المعلومات، والتثقيف حول مخاطر الألغام، ومساعدة ضحايا الألغام، والتواصل مع المجتمع واستخدام المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام. كانت إزالة الألغام لأغراض إنسانية عنصراً مهماً آخر من هذا المشروع ويعني نزع الألغام الذي يعطي الأولوية إلى زيادة الوصول للأراضي المنتجة اقتصادياً من أجل مساعدة المجتمعات التي عانت من وصول محدود إلى الأراضي.

ونذكر من بين الأنشطة الأخرى:

- تعزيز القدرة المؤسسية للمركز اللبناني للأعمال المتعلقة بالألغام بحيث يتمكن من وضع سياسات واستراتيجيات وخطط أفضل وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام في لبنان؛
- مساعدة لبنان على الوفاء بالتزاماته بموجب الاتفاقات الدولية المرتبطة بالألغام؛
- المساعدة في تحضير تقييم وطني لاحتياجات الضحايا وإطلاق تحديث للمعايير الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام.

لعب المشروع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دور المحفّز وقام بمساعدة المركز اللبناني للأعمال المتعلقة بالألغام لكي يصبح مركزاً إقليمياً متميّزاً في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام ومساعدة المجتمعات المتأثرة بالألغام. إلا أن لبنان ما زال يواجه تحديات مهمة على صعيد مكافحة الألغام. وتشمل هذه التحديات تشريعات وطنية غير مناسبة، وصعوبة الوصول إلى المناطق الجبلية الوعرة المزروعة بالألغام واكتشاف مناطق مزروعة بالألغام لم تكن معروفة من قبل (نتيجة لتحرك السكان إلى مناطق لم تكن مأهولة في السابق).

الفصل
٣

حماية البيئة وحفظ الطاقة

تتعرض الحاجة إلى ضمان استدامة بيئية بسهولة إلى الإهمال في خضم الأولويات السياسية والاقتصادية الأخرى مثل التعامل مع الأزمة السورية وتأمين وتوسيع منافع النمو الاقتصادي وترسيخ السلام. إلا أن لبنان صغير الحجم وكثيف السكان وهو بالكاد قادر على تحمل استنزاف موارده الطبيعية أو إلحاق الأذى ببيئته. كما أن الاستثمار في الاستدامة البيئية، من خلال إدارة البيئة وحمايتها ومعالجة مخاطر التغيّر المناخي، من شأنه أن يعود بمنافع اقتصادية وسياسية واجتماعية مهمة اليوم وعلى الأمد القصير والطويل وفي المستقبل.

يأتي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في طليعة الجهود المبذولة في لبنان لمعالجة الاحتياجات البيئية ويعمل من خلال عدد من البرامج والمشاريع التي تركّز على الطاقة المستدامة والتغيّر المناخي وإدارة الموارد الطبيعية.

الطاقة المستدامة

قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ بتنفيذ المرحلة الثالثة من مشروع دعم كفاءة استهلاك الطاقة والطاقة المتجددة لنهوض لبنان(سيدرو) الذي أطلق للمرة الأولى في عام ٢٠٠٧. ويهدف المشروع إلى استكمال الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الطاقة ويعالج قضايا مرتبطة بسبل إدارة الطلب على الطاقة والمحافظة على طاقة الاستخدام النهائي وخفض الاستهلاك. والجدير ذكره أن لبنان يستمد نحو ٩٧ في المائة من احتياجاته في مجال الطاقة من الوقود الأحفوري. وفي ظل تزايد عدد السكان والوضع الاقتصادي، يشهد استهلاك الطاقة والمصروفات المخصصة لها ارتفاعاً كبيراً. إلا أن البنية التحتية للطاقة والتي تعرّضت أحياناً للتدمير خلال النزاعات، لا ترتقي إلى مستوى الطلب والتكنولوجيات الجديدة.

كما كان هناك العديد من الأنشطة الجديرة بالذكر والنتائج من مشروع "سيدرو" خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤. فعلى سبيل المثال، تم استكمال تقييم وطني للموارد الحرارية الأرضية في آذار/مارس ٢٠١٤ يتضمن تفاصيل حول كمية الطاقة التي يمكن توليدها من الموارد الجوفية ودراسة عن الطاقة المتجددة وفرص العمل المرتبطة وإطلاقها. كما أنجز مشاريع إنارة للطرقات على الطاقة الشمسية في بشتودار ومنجز وتم تركيب نظام إنارة جديدة منخفض استهلاك الطاقة في مدرسة مهنية في جنوب البلاد. وتم تركيب معدات لتسجيل الطاقة المتجددة(طاقة الرياح أو الطاقة الكهربائية الضوئية) في ثلاثة مواقع. وقام المشروع بإعداد وتوزيع عدد من المنشورات على نطاق واسع بغية رفع مستوى التوعية حول قضايا الطاقة.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المرحلة الرابعة من مشروع دعم كفاءة استهلاك الطاقة والطاقة المتجددة لنهوض لبنان(سيدرو) الممّول من الاتحاد الأوروبي. وسيتواصل العمل في هذه المرحلة خلال عامي ٢٠١٥و٢٠١٦ وسيركّز على مساعدة وزارة المالية على الحد من عبء مصروفات الطاقة العامة والخاصة وبالتالي زيادة أمن الإمداد. وسيدعم المشروع وزارة الطاقة والمياه على رفع حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الوطني بنحو ١٢ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠ وزيادة كفاءة الطاقة بنسبة ٥ في المائة. كما سيشجع مصادر الطاقة المتجددة على نطاق ضيق من خلال مشاريع تجريبية، وبناء القدرات ورفع مستوى التوعية وتحليل موارد وخيارات الطاقة المتجددة. كما سيدعم المشروع التوجه نحو "اقتصاد أخضر" صديق للبيئة وإشراك القطاع الخاص في هذا المجال واستحداث "فرص عمل/وظائف خضراء".

٦٠٠ موقد تم توزيعه يعمل على كفاءة الطاقة
٨٠٠ مستفيد لبناني

لكننا الآن قادرين الاستفادة من المال الذي كنا ننفقه على شراء المازوت، **لشراء الخبز والطعام. فرحتنا لا توصف** ".

شويلي أحمد الحجي، امرأة لبنانية من الهيشة

الدفاء والتدفئة للمجتمعات المضيفة المحتاجة

وعانت مجتمعات لبنانية مضيفة عديدة خلال فصل الشتاء القاسي لتدفئة منازلهم والاتقاء من البرد، وهو وضع ساهم في تدهوره الانقطاع المتكرر في التيار الكهربائي الذي وصل أحياناً إلى ١٢ ساعة في اليوم. واعتمدت الأسر اللبنانية لسنوات عديدة على المواقد التي تعمل على المازوت. ولكن المازوت مادة خطرة وسريعة الاشتعال كما أنها مرتفعة التكلفة، ما يعرّض أسر ضعيفة عديدة للبرد.

وكان مشروع دعم كفاءة استهلاك الطاقة والطاقة المتجددة لنهوض لبنان(سيدرو) التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد تعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية بغية التوصّل إلى حل. وبتمويل من الحكومة الألمانية بموجب خطة لبنان للاستجابة للأزمة، قامت مبادرة تندرج في إطار مشروع "سيدرو" بتوفير مدافئ ومؤونة من قوالب الفحم الحجري الصديقة للبيئة تكفي لفصلي شتاء إلى السكان الأكثر ضعفاً في مناطق الشمال والبقاع. وتعتبر هاتان المنطقتان الأكثر تأثراً بالأزمة السورية: إذ يعيش فيها مئات الآلاف من السوريين النازحين إلى جانب السكان المحليين وأدى الضغط على الموارد إلى ارتفاع أسعار معظم السلع الأساسية. تم تسليم نحو ٤٠٠ موقد وتركيبها في البقاع و٣٠٠ موقد في الشمال وتعمل المدافئ من خلال حرق قوالب فحم حجري تم إنتاجها بطريقة مستدامة وصُنعت من نفايات النجارة والزراعة أو من غابات مُدارة بشكل مستدام. كل مدفأة يمكن أن تبعث حرارة كافية لتدفئة غرفة مساحتها تصل إلى ١٠٠م٢.

ولكن المنافع تتخطى مجرد توفير التدفئة للأسر المعيشية. فقد ساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال توزيع المواقد والمكعبات، أيضاً في خفض الاعتماد على المازوت الذي يتسبب بمستويات مرتفعة من التلوّث وعلى الحطب المجمّع بطريقة غير مستدامة وغالباً غير شرعية، من الغابات. كما كان من الممكن استخدام المال الذي تم توفيره من مصروف المازوت، في احتياجات أخرى ذات أولوية بالنسبة للأسر المعيشية الفقيرة.

التغيّر المناخي

تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع وحدة تنسيق التغيّر المناخي في وزارة البيئة لمعالجة عدد من الاحتياجات. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، ونتيجة لإحدى المبادرات، تم اعداد تقرير عن مزيج الطاقة المتجددة المثالي لقطاع الطاقة في لبنان بحلول عام ٢٠٢٠ تناول تعقيدات تكلفة الاستثمار. وعلى صعيد آخر، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحضيرات لبنان لبلاغه الوطني الثالث إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وتقريره الأول لفترة سنتين. كما وفّرت مبادرة أخرى تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لتحضير برنامج عمل وطني لوضع التغيّر المناخي على أجندة التنمية الخاصة بلبنان.

إنتاج مستدام وإدارة الموارد الطبيعية

أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ عدداً من المبادرات ذات هدف مشترك ألا هو تشجيع الإنتاج والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وفي إطار مشروع يوفّر الدعم المؤسسي لوزارة البيئة ضمن شراكة مع مشروع ممّول من الاتحاد الأوروبي في سبتمبر ٢٠١٤، أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقييماً بيئياً لتأثير الأزمة السورية على لبنان والتدخلات ذات الأولوية التي يجب اتخاذها استجابةً للأزمة. ودعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وزارة البيئة في تنفيذه المتواصل لبروتوكول مونتريال في لبنان والذي يركّز على التخلّص التدريجي من المواد المستنزفة لطبقة الأوزون من قطاعات التصنيع. وأنجز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة البيئة خلال عام ٢٠١٤ تجربة لتقنيات جديدة في مجال إعادة التشجير والتي أدت إلى خفض مهم في تكاليف التشجير. كما دعم البرنامج وزارة البيئة في تحضير الطلب الذي تقدّم به لبنان إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لمطالبة إسرائيل بتعويضات عن تدميرها لخزانات النفط في لبنان في عام ٢٠٠٦ والذي أدى إلى تسرّب نفطي إلى البحر وتلوّثه.

وبغية دعم تخطيط وإدارة أفضل للمياه على الصعيد الوطني والمحلي، تعاون مشروع تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ممّول من الحكومة الإيطالية مع وزارة الطاقة والمياه من أجل إجراء تقييم وطني للمياه الجوفية لجميع الطبقات الصخرية المائية في لبنان. وساهم هذا المشروع في تحديد كمية احتياطيات وموارد المياه في البلاد للمرة الأولى منذ أوائل سبعينيات القرن الماضي. وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ تنفيذ مشروع بقيمة ٢٥ مليون دولار أميركي لإعادة تأهيل مكبّ النفايات في صيدا، جنوبي بيروت. ويوفّر المشروع الممّول من قبل وزارة البيئة والمنفّذ في إطار تعاون وثيق مع بلدية صيدا، نموذجاً مهماً حول سبل تحويل سوء الإدارة البيئية وإعادة تأهيل الأرض للمصلحة العامة.

وأطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً مجال عمل جديد بغية دعم التطوير المستقبلي المستدام للنفط والغاز في لبنان وأطلق البرنامج الذي يعمل مع هيئة إدارة قطاع البترول في لبنان ووزارة الطاقة والمياه ويستفيد من التقييم البيئي الاستراتيجي الذي أجري في عام ٢٠١٣، مشروعاً يهدف إلى تحليل الأولويات على صعيد البيئة والصحة والسلامة لاستكشاف وتطوير النفط وتحضير التوصيات بشأن السياسات.

III التطلع إلى فترة: ٢٠١٥- ٢٠١٦ وما بعدها

عند التطلع إلى فترة ٢٠١٥- ٢٠١٦ وما بعدها إلى، يبدو أن لبنان سيواجه تحديات وفرص كبرى على حدّ سواء. ومن أبرز تلك التحديات الاستمرار في التأقلم مع تأثير الصراع في سوريا، يضاف إليه تحدي بناء السلام في لبنان وتحسين ال الإدارة والحكم والتعامل مع الاحتياجات البيئية واحتياجات الطاقة، وهي جميعها تحديات هامّة. فالتقدّم على صعيد واحد يساعد التقدّم على الأصعدة الأخرى ويعزّزه.

ومن هذا المنطلق، سيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العمل مع حكومة لبنان وشعبه لمواجهة التحديات واستغلال أي فرص قد تنشأ. وبالبناء على الإنجازات التي سبق أن حققها البرنامج في دعم لبنان على التأقلم مع تأثير النزاع في سوريا، وخبرته في مجال التنمية، بات يلعب اليوم دوراً متزايداً في الاستجابة الدولية المتعلقة بالمساعدات، ويقود خطة الاستجابة للأزمة في لبنان لعاميّ ٢٠١٥- ٢٠١٦ إلى جانب المفوضية العليا للعليا لشؤون للاجئين، وهي الاستراتيجية المشتركة بين الحكومة اللبنانية والشركاء في مجال المساعدات.

وفي ما يتجاوز هذه الخطة، فإن دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الأمد البعيد سيستمر في مجالات منع نشوب الأزمات والتنمية المحلية والحوكمة والبيئة وغيرها من الأهداف في لبنان، على أن يقوده مستشارون يعملون مع الحكومة اللبنانية والمجتمع المدني، وسيستند إلى الحاجات المتغيّرة في البلاد. وسيدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبنان في مساعي البلاد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي ستحلّ مكان الأهداف الإنمائية للألفية بعد عام ٢٠١٥. كما سيواصل من خلال عمله في لبنان تشجيع التبني الوطني للتقدم المُحرز على صعيد التنمية ونتائجها وتحقيق مبادئ المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والمساءلة والشفافية.

خطة لبنان للاستجابة للأزمة ٢٠١٥-٢٠١٦:

خطــة لبنان للاستجابة للأزمة هي استراتيجية متكاملة للمساعــدات الإنسانية وتحقيق الاستقرار في لبنان خلال عامــي ٢٠١٥ و٢٠١٦. وتحدد الخطــة سبل عمل الحكومة اللبنانية وشركائها معاً لتعزيز الاستقرار خلال الأزمة طويلة الأمــد التــي تسبب بها النزاع في سوريا وفي الوقت نفسه توفير الحمال للســكان الأكثر ضعفاً في لبنان بما في ذلك اللاجئــين بحكم الأمر الواقع. والخطة هي عبارة عــن التزام من قبل الشركاء الدوليــين والحكومة اللبنانية لتوسيع جهودها وتمويلها بغية تخفيف أثر الأزمة على استقرار لبنان.

تعنــي الخطة بـ"تحقيق الاستقرار"، تعزيز القــدرات الوطنية للاستجابة بفعالية للأزمــة وزيادة الدعم للمجتمعات اللبنانيــة الضعيفة وتلبية احتياجــات المساعدات الإنسانية في الوقت نفسه. وبالتــالي تكمن أولويات خطة لبنان للاستجابة للأزمة في:

- توفير المساعدات الإنسانية والحماية للاجئين السوريين الأكثر ضعفاً في لبنان وللمجتمعات المضيفة؛
- تعزيز قدرة الأنظمة الوطنية والمحلية لتوفير الخدمات الأساسية؛
- تعزيز استقرار لبنان الاقتصادي، والبيئي والمؤسسي والاجتماعي.

ويبلــغ إجمالي التمويــل المطلوب بموجب خطة لبنان للاستجابــة للأزمة لعام ٢٠١٥ نحــو ٢،١٤ مليار دولار أميركي. وتتمحــور الخطة حول ١١ قطاع تساهم جميعها في احتياجات البلاد على صعيد العمل الإنساني وإرساء الاستقرار. ويعتــبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى جانب إدارته بشكل مشترك لخطــة الاستجابة الإجمالية، الوكالة الرئيسية لقطاع سبل العيش والاستقرار الاجتماعي.

٢،١٤ مليار دولار أميركي
يبلــغ إجمــالي التمويل المطلــوب بموجب خطة لبنان للاستجابة للأزمة لعام ٢٠١٥

١١ قطاع

تهــدف الخطــة إلى مساعدة ما مجموعه ٣،٣ مليــون شخص. وتتوقع الخطة أن يستفيــد ٢،٢ مليون من هؤلاء من الحماية وأشكال أخرى من المساعدة المباشرة كما سيستفيد ٢،٩ مليون شخص من المساعدة على صعيد الخدمات.

وتواكــب خطة لبنان للاستجابة للأزمة الاستراتيجية الإقليميــة الأوسع الرامية إلى توفير لمساعدة استجابة للأزمة السورية وهي الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات ٢٠١٥-٢٠١٦ التي تغطي العراق، والأردن، ولبنان، وتركيا ومصر.

قطاع	متطلبات التمويل (مليون دولار أميركي)	التمويل المطلوب من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مليون دولار أميركي)
الأمن الغذائي	٤٤٧	
المساعدات الأساسية	٢٨٨,٦	
التعليم	٢٦٣,٦	
الصحة	٢٤٩,٢	٦,٠
توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع	٢٣١,٤	١٢,٠
سبل العيش	١٧٥,٩	٩٨,٢
الاستقرار الاجتماعي	١٥٧,٣	١٠٣,٦
المأوى	١٤٧,٢	٠,٢
الحماية	١١١,٨	
حماية الطفل	٤٣,٤	
العنف الجنسي والجنساني	٢٧,٧	

نفقات البرنامج ٢٠١٢ – ٢٠١٤*

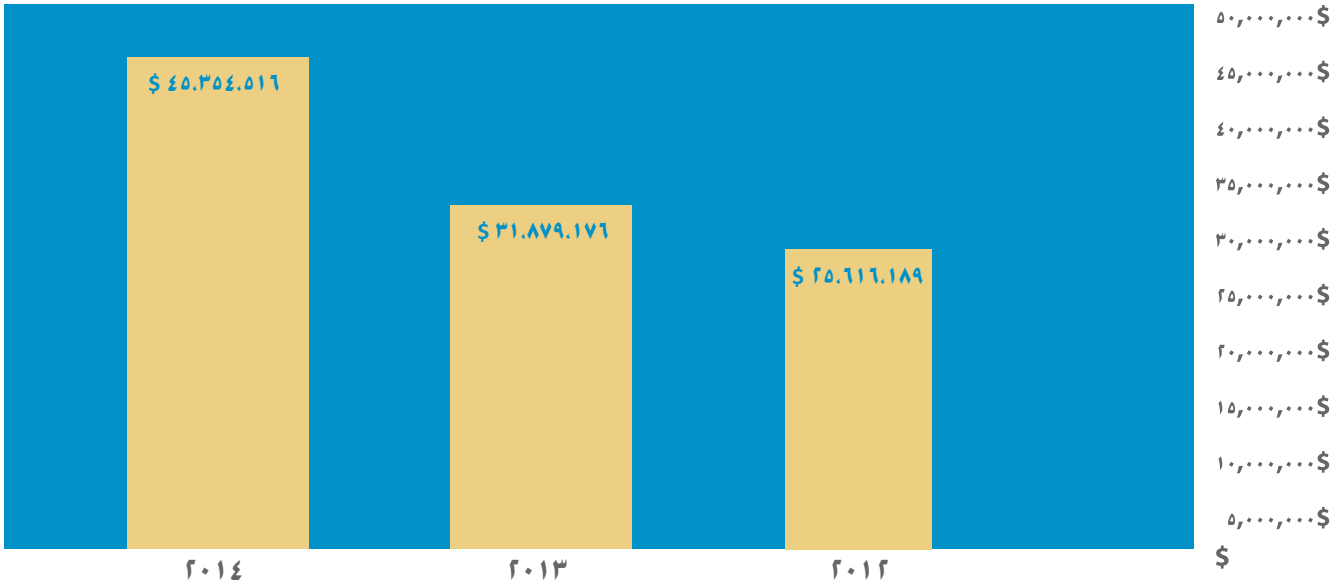

*الرسم البياني أعلاه يمثل مجموع النفقات من مساهمات الأمم المتحدة والجهات المانحة والحكومة.

الجهات المانحة

المراجع

- فيما يلي قائمة ببعض المنشورات الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤:
- مجلس الإنماء والإعمار في لبنان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير: لبنان- الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٣"، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.
- مجلس الإنماء والإعمار في لبنان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير موجز: لبنان-الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٣"، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.
- وزارة البيئة في لبنان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقييم أثر الأزمة السورية على البيئة في لبنان وأولويات التدخل"، أيلول/سبتمبر ٢٠١٤
- "دعم لبنان" وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "بين علاقات الزبائنية المحلية والأمننة: سياق النزاع في منطقة البقاع"- تقرير تحليل النزاع، كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية: تحليل تقييم الاحتياجات السريعة في المجتمعات المضيفة للتجمعات الفلسطينية في لبنان"، أيار/مايو ٢٠١٤.
- يمكن الاطلاع على مزيد من المنشورات والتقارير حول مشاريع محددة على الموقع الإلكتروني الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي www.lb.undp.org/content/lebanon/en/home/library.html

للمزيد من المعلومات حول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان،
الرجاء زيارة موقعنا الإلكتروني التالي: www.lb.undp.org
أو الاتصال بنا من خلال:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبنان
مبنى البنك العربي الإفريقي الدولي
شارع رياض الصلح،
النجمة، بيروت ٢٠١١ ٥٢١١
لبنان

دوام العمل: الإثنين- الجمعة: ٨:٣٠ - ٤:٠٠
هاتف: ٩٦١-١-٩٦٢٥٠٠+
فاكس: ٩٦١-١-٩٦٢٤٩١+
بريد إلكتروني: registry.lb@undp.org

facebook.com/UNDPLebanon

twitter.com/undp_lebanon

instagram.com/undp_lebanon

youtube.com/undplebanon

©حقوق الطبع محفوظة ٢٠١٥ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شبكة التنمية العالمية التابعة للأمم المتحدة وهو يدعو إلى التغيير وإلى تحقيق نفاذ البلدان إلى المعرفة والخبرة والموارد من أجل مساعدة الشعوب على التمتع بحياة أفضل. ونحن نعمل على الأرض في ١٧٧ بلداً ونتعاون معها في تطبيق الحلول التي أوجدتها لمواجهة تحديات التنمية العالمية والوطنية. وفي وقت تقوم فيه هذه البلدان بتطوير قدراتها المحلية، تعتمد على الشعوب المنضمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعلى شركائنا العديدين.

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
لبنان، شارع رياض الصلح، النجمة، بيروت ٥٢١١ ٢٠١١

www.lb.undp.org